

التقرير ذكراً أكثر من نصف العاملين في القطاع العام بطالة مقنعة

«الشال»: المالية العامة مهددة بـ «حريق»

البيان	قيمة التداول	النسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	8,980,704	11.5%
بيت التمويل الكويتي	6,795,091	8.7%
شركة كي جي ال لوجستك ش.م.ك مقفلة	6,124,623	7.8%
بنك الكويت الوطني	5,752,280	7.3%
بنك الخليج	3,860,266	4.9%
الإجمالي	31,512,966	40.2%
البيان	قيمة التداول	النسبة من إجمالي قيمة التداول
قطاع البنوك	26,152,969	33.4%
قطاع الصناعة	17,197,039	21.9%
قطاع خدمات مالية	11,083,132	14.1%
قطاع الغاز	9,529,773	12.2%
قطاع الاتصالات	9,294,878	11.9%

جدول توضيحي 2

البيان	الأسبوع الثالث	الأسبوع الثاني	التغير
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 34 شركة)	407.2	403.3	1.0%
مؤشر السوق (أسعار)	6,639.4	6,560.6	1.2%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	78,395,403	64,640,225	21.3%
المعدل اليومي (د.ك)	15,679,081	12,928,045	21.3%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	688,570,812	522,511,846	31.8%
المعدل إلى (أسهم)	137,714,162	104,502,369	31.8%
عدد الصفقات	24,395	18,447	32.2%
معدل اليومي لعدد الصفقات	4,879	3,689	32.2%

جدول توضيحي 1

الأسبوع الثالث	الأسبوع الثاني	التغير
2018/01/18	2018/01/11	
16	21	21
13	9	9
5	4	4
34	34	34

جدول توضيحي 3

التشغيل الكامل، حينها تصبح منافع النمو عاجزة عن تحسين مستويات المعيشة وخفض مستويات الفقر. تحسن الأداء الاقتصادي سوف يشمل الاقتصاد المتقدمة -O.E.C.D-، وازد التقرير توقعاته لها بنحو 0.4% و 0.2% للسنوات 2017 و 2018 و 2019 على التوالي. لتتفقد تقديرات معدلات نموها من 1.6% في عام 2016، إلى نحو 2.3% و 2.2% و 1.9% على التوالي في السنوات 2017 و 2018 و 2019. وتحسن الأداء يشمل أهم الشركاء في منظومة الدول المتقدمة، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أكبر منطقة اليورو واليابان، وذلك ما يدعم نمو مكونات الاقتصاد العالمي الأخرى.

أعلى معدلات النمو من المقدر أن تحققها أكثر الدول إكتناظاً بالسكان، فالصين مقدر لها أن تحقق معدلات نمو فوق الـ 6% للسنوات الثلاث القادمة، ومعدلات نمو للهند لنفس الفترة تراوح ما بين 7.3% و 7.5% بما يؤهلها قريباً لإحتلال مركز خامس أكبر اقتصاد في العالم. تلك المعدلات العالية تطابق أيضاً على باكستان وبنغلاديش، فالقدر لباكستان معدل نمو يراوح ما بين 5.5% إلى 6%، وبنغلاديش ما بين 6.4% و 6.7% لنفس الفترة، ومثلهم لاندون نيبسيا. ورغم تحسن الأداء قليلاً، يظل شرهما الصين والهند في المقدمة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) نمو ضعيفة للسنوات الثلاث 2018-2020 بما يراوح ما بين 1.7% و 1.8% لروسيا، وما بين 2% و 2.5% للبرازيل.

التقديرات لأكثر اقتصادات المنطقة، أي الاقتصاد السعودي، تذكر بأنه ربما حقق نمواً ضعيفاً في عام 2017 ويحدود نحو 0.3%، من المقدر لادأته أن يتحسن في عام 2018 ليبلغ 1.2% ثم 2.1% لعام 2019 ثم 2.2% لعام 2020، وتظل معدلات نموه ضعيفة، ومن المقدر أيضاً أن يتحسن الأداء لكل دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنه يظل ضعيفاً وإن تفاوت بشكل كبير من دولة إلى أخرى. ويذكر التقرير بأن أسعار النفط فقدت نحو 47.3% في عام 2014 مقارنة بمستوى أسعاره في عام 2014، ثم فقدت نحو 15.6% في عام 2016، قبل أن تستعيد نحو 23.8% في عام 2017، وربما تكسب نحو 9.4% أخرى في عام 2018، لتنجح شبه ثابتة بعدما، ومن ضمن التوقعات الجيدة في منطقتنا العربية، توقعات التقرير لنمو مرتفع لمصر أكثر دول المنطقة إكتناظاً بالسكان، حيث من المتوقع أن تراوح معدلات نموها للفترة 2018-2020 ما بين 4.5% في أدناها و 5.8% في أعلاها، والأخير معدل مريح إن تحقق.

ولابد من تحذير، وهو أن كل تلك التوقعات تتغير كل بضعة شهور، والعالم يعيش مرحلة اضطراب غير مسبوقة، وأي تطور للأفضل أو للأسوأ، سوف يغير كثيراً من أرقام معدلات النمو، والتوقعات الأبعد أكثر عرضة للتغيير. وما ينطبق على العالم ينطبق بشكل أكبر على منطقتنا، فهي تشارك إضطرابات العالم، بينما لها إضطراباتنا الخاصة والأكثر حدة، كما أن حركة أسعار النفط عامل مهين من تأثيراته على معدلات النمو، وهي أيضاً عرضة لعدم الاستقرار.

الأداء الأسبوعي

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 407.2 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 3.9 نقطة، ونسبته 1% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 20.2 نقطة، أي ما يعادل 5.2% عن إقفال نهاية عام 2017.

قد يبدأ ما بين نهاية الربع الأول وبداية الربع الثاني من السنة الجارية، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حالياً في كل من السوق الرئيسي 157- شركة - والسوق الموازي 20- شركة- 177 شركة، وهي الشركات التي سيتم توزيعها على الأسواق الثلاثة، بالإحتكام إلى المعيارين الأهم، وهما القيمة الرأسمالية والسائلة، وأربع إشرطات أخرى أقل أهمية.

السوق الأول، وفقاً للمنتشر من المعلومات، سوف يشمل 16 شركة معظمها كانت تلك التي يشملها مؤشر كويت 15 لخصوها لنفس المعايير، وبلغت قيمتها الرأسمالية يوم الإعلان نحو 17.1 مليار دينار كويتي، أي أنها تمثل نحو 9% من عدد الشركات المدرجة، ونحو 60% من قيمة الشركات المدرجة حالياً في السوق. في حين لا تعرفه الآن هو ليس إحتمال ترقية شركة من السوق الرئيسي إليه، فالشروط معلنة، ولكن شروط إدراج شركات جديدة وضخمة، حكومية وعائلية وفي الحال، ورغم عدم توفر سلسلة تاريخية معلنة لأداء معظمها، ورغم عدم المرور بشروط المدى الزمني للإدراج، وقد تكون تلك إشرطات إدراجها متوفرة ولكن غير معروفة لنا.

السوق الرئيسي من المقدر أن يشمل 148 شركة، ذلك يعني أنه يشمل نحو 83.6% من الشركات المدرجة في السوقين حالياً، ولكن، رغم تفوقه الطائي في النقل العددي، إلا أنه يحوز على 39% من القيمة الرأسمالية للسوقين، أي أن وزن القيمة فيه أقل من نصف وزنه العددي، وتفوقه العددي الكبير في حدود المليون، ويبدو أن العدد اكتسب مزيداً من الغلل بترقية 7 شركات من السوق الموازي إليه، ومن المتوقع أن يكمن معظم المنافس والحركة في السوق الرئيسي، إما بهدف الترقية إلى السوق الأول، أو خوفاً من الهبوط إلى سوق المزايدات، والأخير، هو سوق المزايدات، ويشمل 13 شركة بقيمة رأسمالية بنحو 99 مليون دينار كويتي هبوطاً من أكثر من 500 مليون دينار كويتي عندما كان عدد شركات قطاع الموازي 20 شركة، أي هو سوق صغير جداً، ومتطلبات وتكاليف الإدراج هي الأدنى، وغرضه عدم حرمان شركة من سيولة محتملة لأسهمها، وربما تكمن أهميته في مستقبله، عندما ترغب شركات صغيرة، وربما صغيرة جداً، أن تستثمر السوق سبباً للتسهيل أو للتخارج، إلى جانب أن الإدراج فيه يدعم قدرتها في الحصول على تمويل خارجي، ذلك سرد أولي لتنظيم الأسواق، وهو إجراء بات قريب جداً، وإن كنا نرغب في أن يحدد يوم التنفيذ بدلاً من مدى زمني قد يبلغ أسبوعين، وهو أمر محدد يوم للتنفيذ، هو رسالة غير مباشرة بضرورة دقة الإعلانات وتفاصيلها، وسوف تفهم الرسالة جيداً من قبل الشركات المدرجة، عدا عن ذلك، يبدو أن العمل منظم وإنجازات فريق البورصة جيد.

الاقتصاد العالمي

يتسق تقرير صادر في 9 يناير 2018 عن البنك الدولي مع رؤية مؤسسات دولية وخاصة أخرى في نظريته المتفائلة لأداء المستقبل للاقتصاد العالمي، فالتقرير يرفع تقديراته لمعدل النمو في عام 2017 بنحو 0.3% ليصبح 3%، ثم يرفعها برفعه 0.2% لعام 2018 لتصبح 3.1%، ثم يرفعها بمراتب التفاؤل كما يخلصها التقرير، هي، تعافي أكثر من المتوقع لعام 2017 لكل من الاستثمار والصناعة والتجارة، وسنادة إستقرار أسعار السلع الأولية في دعم اقتصادات الدول المصدرة لها، ومع ذلك، يرى البنك الدولي أن ذلك التعافي ظاهرة قصيرة الأمد، فالاقتصادات لا تستطيع التوسع في نموها إن بلغت مرحلة قريبة من

وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أول أمس قلق السوق من أن تنامي

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 63 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليليج 65ر40 دولار أمريكي مقابل 66ر03 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الخميس

التي تؤكد عجوزاتها، سواء بارقام أعلى أو أدنى، مما يعني إختلال توازنها. ولكن، يبقى المهم هو أن نراعي النظر إلى أي مقترح من زاوية أعمق، لا تأخذ في حساباتها فرضيات الواقع الحالي، وإنما متغيرات المستقبل، والمستقبل في ظرف ما سوف يتول إليه مستقبل سوق النفط، سوف يضاعف من أثر خطايا الحاضر. لقد كان زمن إصلاح وديمومة المالية العامة هو زمن رواج سوق النفط كما في التجربة النرويجية، ولكنها فرصة كبيرة ضاعت بعد أن تضاعف حجم التناقضات العامة 5 أضعاف في 17 سنة، وسوف يلحق الخراب نظام التأمينات إذا أقرت مثل هذه المقترحات.

الإقتراض الحكومي

رفع سقف الإقتراض حتى 25 مليار دينار كويتي وعلى مدى 30 سنة قرار ليس في محله

قانون التقاعد الذي أقر في 2007 تسبب في اضرار سلبية لقطاع النفط والجيش والحرس الوطني

نظام التأمينات الاجتماعية حساس جداً.. بينما يراهن بعض السياسيين على شراء ولاء متقاعد الحاضر

الحل يكمن في خلق فرص عمل حقيقية لـ 420 ألف صغير قادم إلى سوق العمل خلال 15 سنة قادمة

الفاقد لن يتقاعد ومن سيرحل أفضل من في القطاع العام ليحل مكانهم «البراشوت» بواسطة نافذين وفاسدين

يمكن باستخدام الموارد المتاحة حالياً لخلق فرص عمل حقيقية لـ 420 ألف صغير قادم إلى سوق العمل، وخلال 15 سنة قادمة. والكل يعلم، أن الفاسد لن يتقاعد، وأن من سوف يترك هم أفضل من في القطاع العام، وأن من يحل مكانهم سوف يأتي بالبراشوت بواسطة نافذين وفاسدين إن كانت مناصبهم قيادية، وسوف تتدهور إنتاجية القطاع العام وتفسد أكثر مما هي ضعيفة وفاسدة حالياً.

حجة أخرى تستخدم لتسويق التقاعد المبكر هي أن هناك أخطاء وخطايا في استثمارات التأمينات وسرقات أيضاً، وهي ما يتسبب في العجز، والحل ليس في مزيد من تقويض التوازن، وإنما في علاج ما يتسبب بنظام الاستثمار إن وجد، وقبعا الفاسد، فالطوبى هو إصلاح النظام، وليس كسر ذراعاه

الثانية لأن الذراع الأخرى لا تعمل كما يجب، وهي حجة مماثلة للتسامح من الهدر إنتقائاً من الفساد. حجة ثالثة لتسويق النظام تتلخص في أن كرم الحكومة التي تدفع نحو ثلاثة أضعاف ما يدفعه الموظف لنظام التقاعد سوف ينخفض عندما يترك أصحاب المرتبات العالية لصالح المرتبات الحديثة، والواقع أن القلق يفترض أن يكون حول المدى الزمني الذي تستطيع فيه الحكومة الإستمرار بكرمها في ظل واقع باتت فيه إستدامة المالية العامة مكان شك كبير، حينها من سوف يتحمل تبعات جريمة فشل ضمان مستقبل المتقاعدين الجدد؟

ولعل أفضل ما حدث في نقاشات الأسبوع قبل الغائت، وهو مقدر، قرار الترتيب لثلاثة شهور من أجل إنجاز دراسة مهنية حيادية حول التكلفة، وتكاد نجزم بأن نتائج دراسة الحسابات

قال تقرير الشال الاسبوعي عن التقاعد المبكر لا بأس من التذكير بما ذكرناه في تقرير سابق حول تجربة مشروع للتقاعد المبكر، ففي عام 2007، أقرت الكويت نظاماً جزئياً للتقاعد المبكر في ثلاث مؤسسات أمنية-الجيش والحرس الوطني والداخلية- وقطاع النفط، وتسبب ذلك النظام بتكلفة مالية باهظة وإن جاءت في زمن رواج سوق النفط، والأهم، باستنزاف الجهات الأربع من معظم أفضل ما لديها من قدرات بشرية، وانعكست آثاره الشديدة السلبية على أداء المؤسسات الأربع حتى يومنا هذا، ومن غير المحتمل أن تعوض خسائرها البشرية في المستقبل المنظور.

وفي عام 2018، وبعد أكثر من 3 سنوات على سقوط سوق النفط، حتى بات الحفاظ على مستوى أسعار حول نصف مستواها قبل السقوط، وفي أحسن الأحوال، يطرح نظاماً جديداً للتقاعد المبكر وخفض فوائد الإقتراض من نظام التأمينات وكاننا لم نتعلم من تجربة سابقة وفاشلة لنا، ولم نطقن بعد إلى أن المالية العامة مهددة بحريق، ونظام التأمينات الاجتماعية نظام حساس جداً، فالوزارة ما بين تدفقاته النقدية الداخلة وتلك الخارجة وعلى مدى زمني طويل، أي الأتية والمستقبلية، هي ما يضمن إستقراره وعدالته، وبينما يراهن بعض السياسيين على شراء ولاء متقاعدي الحاضر، خلل التوازن يمزق شبكة الأمان المنتسبية في المستقبل، وعددهم أكبر بكثير وظروفهم أسوأ.

واحدة من الحجج المقدمة لتسويق المشروع، هي إتاحة فرص عمل بديلة مكان من تركوا الخدمة، بينما الجميع يعرف أن أكثر من نصف العاملين في القطاع العام بطالة مقنعة، وأن الحل

بالتاريخ الطبي، فالتاريخ يحدثنا بأن كل التناقضات العامة للسنة المالية 1999 / 2000 كان يحدود 4 مليار دينار كويتي، حينها كانت الخدمات الأساسية أفضل والبنية التحتية أكثر كفاءة وأرخص. في الوقت الحاضر، ومستوى التناقضات العامة 20 مليار دينار كويتي، تتخلف الكويت في نظامها التعليمي في كل إختيارات مستويات القدرة، وتحديداً في المواد العلمية، ومستوى جامعتها ينخفض، ومبانيها مشتتة ومهترئة، ومبنى شدادية اليتيم باهظ التكلفة وتحترق مكوناته في كل المواسم، وبات أصحاب شهادات مهنية ومعروفين يدرسون في معاهدتها، في الوقت الحاضر، نفاقنا الصحية عالية وخدماتنا الصحية رديئة وفاسدة، ويتدع مشروع ضخم للعلاج السياحي في الخارج، ليس لمستحقه، ولكن لتوزيع العطايا على من لا يستحق على حساب من يستحق، اليوم طرق الكويت مهترئة رغم فائدها ومزدحمة رغم إتساعها، وحل مأمون لدليل أن طائرنا المتوجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تفقدش في إيرلندا، ولا شركة طيراننا التي كانت رائدة يحسب لمنافستها أي حساب، والقائمة تطول.

وتتخلف الكويت في مؤشر بدء الأعمال وتتخلف في مؤشر التنافسية، وتق الحكومة رسمياً أن كل خطط التنمية التي أعلنها لم تحقق أهدافها، وأداة الحكومة هي كل ما تقدم هو نفاقنا العامة، وربط الإنفاق بالأداء يتطلب واحد من إشرطين، إما أن تضع الحكومة بعد إقرارها بكل ما تقدم، جدولاً زمنياً لعلاج خطايا الماضي، أو أن لا يسمح برفع سقف الإقتراض لها، وعليها أن تقدم مبررات لإصدار قانون بالسماح لها بكل طلب قرض. والقلق يكمن في أن الإقتراض يعتبر هروباً سهلاً من الإلتزام بضبط وترشيد النفقات العامة، وبمراجعة السوابق، الأرجح هو تكرر خطايا الماضي في وقت لم يعد الوضع المالي يحتملها. فالتدابيع ستكون أخطر بكثير عندما يصبح بند سداد أقساط القروض وفوائدها بنداً ثابتاً ومتنامياً ضمن النفقات العامة، وحينها يصبح السقوط في فتح القروض السيادية مسألة وقت.

بورصة الكويت

اسم الشركة	يوم الخميس 2018/01/18	يوم الخميس 2018/01/11	التغير %
بنك الكويت الوطني	457.3	450.6	1.5
بنك الخليج	195.8	193.4	1.2
بنك التجاري الكويتي	375.3	375.3	0.0
بنك الأهلي الكويتي	207.5	222.6	(6.8)
بنك الكويت الدولي	244.9	245.9	(0.4)
بنك الأمان	332.8	331.9	0.3
بنك قطر	311.9	312.9	(0.3)
بنك تمويل الكويت	1465.7	1465.7	0.0
قطاع فني-سوك	451.4	448.9	0.6
الصحة العامة	129.9	129.2	0.5
الإسترات المالية	256.9	247.2	3.9
الإسترات الوطنية	132.1	130.9	0.9
شركة الكويت القومية	688.6	724.2	(4.9)
القطاع المصرفي	49.2	48.5	1.4
قطاع الإستثمار	236.2	241.9	(2.4)
كويت تيليكوم	61.5	60.6	1.5
القطاع للتأمين	410.6	376.7	10.8
الأهلية للتأمين	161.3	165.2	(2.2)
بورصة كويت	53.3	50.8	4.9
قطاع الغاز	145.2	138.6	4.8
مزارع الكويت	96.5	95.4	1.2
إختراعات المتحدة	155.0	157.0	(1.3)
بورصة الكويت	286.6	288.9	(0.8)
الصناعة الجارية	1352.7	1405.2	(3.7)
قطاع النفط	195.1	198.4	(1.7)
جمهورية الامارات الوطنية	143.8	146.5	(1.8)
سنت الكويت	711.5	711.5	0.0
القطاع للتكنولوجيا	180.7	183.1	(1.3)
قطاع صناعات عسي	204.9	206.4	(0.7)
إيمتيا الكويتية	696.1	709.3	(1.9)
المحارل العمومية	3477.3	3372.5	3.1
شركة زين	812.7	753.4	7.9
شركة سبي	35.0	36.0	(2.8)
قطاع الخدمات	1155.8	1105.1	4.6
بنك تجارة البرازيل	187.5	189.2	(0.9)
بنك الصناديق المالية	71.6	71.2	0.6
كوتية للأغذية الإسرائيلية	1039.6	1039.6	0.0
قطاع الأغذية	403.0	403.3	(0.1)
شركة لانسيت والتمية الصناعية	374.5	375.0	0.0
سنت الخليج	346.8	338.7	2.4
سنت أم القيوين	588.6	529.8	11.1
إسترات حرس الكويتية	234.3	229.9	1.9
المؤسس العام	407.2	403.3	1.0

جدول توضيحي 4